

حكم الحوالة والقروض الإلكترونية دراسة فقهية تطبيقية

The Ruling on Electronic Transfer and Loans
A Jurisprudential Applied Study

طالب الدكتوراه
م.م. مصلح اسماعيل ابراهيم
مديرية تربية سوران - وزارة التربية
إقليم كردستان/العراق

PhD Student: Asst Lect. Muslih Ismail Ibrahim
Directorate of Education in Soran - Ministry of Education
Kurdistan Region / Iraq
moslihkord@gmail.com

المشرف: أ.د. حسين محمد ابراهيم
قسم الشريعة- كلية العلوم الإسلامية
جامعة السليمانية

Supervisor: Prof. Dr. Hussein Muhammad Ibrahim
Department of Sharia - College of Islamic Sciences
University of Sulaymaniyah
hussein.ibrahim@univsul.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة حكم الحوالة والقروض الإلكترونية من منظور فقهي تطبيقي، في ضوء المستجدات المالية والتطورات التقنية الحديثة، يتناول البحث الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة، من حيث مفهومها، نماذجها، وصورها، مع مناقشة الإشكالات الشرعية المرتبطة بها وبيان حكمها الفقهي، كما يتطرق إلى حوالة الرصيد، موضحاً طبيعتها وصورها وأبرز الإشكاليات الشرعية المتعلقة بها، إضافة إلى ذلك، يناقش البحث مفهوم القروض الإلكترونية، صورها المختلفة، والإشكالات الفقهية التي تثيرها، مع بيان حكمها الشرعي وفق اجتهادات الفقهاء المعاصرين، ويسعى البحث إلى تقديم رؤية فقهية متكاملة تساهم في تأصيل هذه المعاملات بما يحقق التوازن بين التطور المالي والضوابط الشرعية، كما ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الفقهية وتحليل التطبيقات الحديثة لهذه المعاملات، وفي النهاية يختتم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية : الحوالة الإلكترونية، القروض الإلكترونية، المعاملات المالية، التطبيقات المصرفية، الضوابط الشرعية، الفقه التطبيقي.

Abstract:

This study aims to examine the ruling on hawala (fund transfers) and electronic loans from an applied jurisprudential perspective, in light of contemporary financial developments and modern technological advancements. The research explores electronic fund transfers via mobile phones, addressing their definition, models, and forms, while discussing the associated Shariah concerns and outlining their jurisprudential rulings. It also delves into balance transfers, clarifying their nature, variations, and key Shariah-related issues.

Additionally, the study investigates the concept of electronic loans, their various forms, and the jurisprudential challenges they present, providing a Shariah ruling based on the interpretations of contemporary scholars. The research seeks to offer a comprehensive jurisprudential perspective that contributes to the theoretical grounding of these financial transactions, ensuring a balance between financial innovation and Shariah principles.

The study adopts an inductive-analytical methodology, examining jurisprudential texts and analyzing modern applications of these transactions. Finally, the research concludes by summarizing the key findings reached.

key words: Electronic Fund Transfers, Electronic Loans, Financial Transactions, Banking Applications, Shariah Compliance, Applied Jurisprudence.

مقدمة

مع التطور السريع في التكنولوجيا المالية، أصبحت الحوالات والقروض الإلكترونية من أبرز الأدوات المصرفية التي تسهم في تسهيل العمليات المالية، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور تساؤلات شرعية حول طبيعة هذه المعاملات ومدى توافقها مع أحكام الفقه الإسلامي، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في المعاملات المالية، يسعى هذا البحث إلى دراسة الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة وحوالة الرصيد من حيث مفهومها وصورها والإشكالات الشرعية التي تثيرها، بالإضافة إلى مناقشة مفهوم القروض الإلكترونية وأحكامها الفقهية وفق اجتهادات الفقهاء المعاصرين، ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الفقهية وتحليل التطبيقات الحديثة لهذه المعاملات، بهدف تقديم رؤية فقهية متكاملة تحقق التوازن بين التطور المالي والضوابط الشرعية.

أهمية البحث وسبب اختياره

شهدت المعاملات المالية تطوراً كبيراً مع انتشار الوسائل الإلكترونية، مما أدى إلى ظهور أنظمة جديدة للتحويلات المالية والقروض الإلكترونية، التي أصبحت جزءاً أساسياً من الاقتصاد المعاصر. وي طرح هذا التطور العديد من الإشكالات الفقهية، خاصة فيما يتعلق بتكييف هذه العمليات وفق الأحكام الشرعية، ومدى توافقها مع الضوابط الفقهية للعقود المالية. يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يسعى إلى دراسة الحوالة والقروض الإلكترونية من منظور فقهي تطبيقي، من خلال تحليل صورها المختلفة، وبيان الإشكالات الشرعية المرتبطة بها، وتقديم حكمها وفق اجتهادات الفقهاء المعاصرين. كما أن اختيار هذا الموضوع ينبع من الحاجة الماسة إلى تأصيل فقهي دقيق لهذه المعاملات، بما يواكب التحولات الرقمية في القطاع المالي، ويوفر حلولاً شرعية متوافقة مع متطلبات العصر.

مشكلة البحث

في هذه الدراسة، سأقوم ببيان الحكم الشرعي للحوالة والقروض الإلكترونية في ضوء التطورات المالية الحديثة، ومدى توافقها مع الضوابط الفقهية الإسلامية، كما يسعى البحث إلى بيان

الإشكالات الشرعية المرتبطة بها، وصولاً إلى رؤية فقهية تحقق التوازن بين متطلبات العصر وأحكام الشريعة.

أهداف البحث

تحليل الحوالة والقروض الإلكترونية وبيان حكمها الشرعي من خلال دراسة تطبيقية.

نطاق البحث

يشمل نطاق البحث دراسة الحوالة والقروض الإلكترونية من منظور فقهي تطبيقي، مع التركيز على تطبيقاتها في الواقع المالي المعاصر، ويتناول البحث صور الحوالة عبر الهواتف المحمولة وحوالة الرصيد، إضافة إلى القروض الإلكترونية، من حيث طبيعتها وأحكامها الشرعية، مع مناقشة الإشكالات الفقهية المرتبطة بها وفق اجتهادات الفقهاء المعاصرين.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الفقهية وتحليل التطبيقات الحديثة لهذه المعاملات.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث ومنهج دراسته تقسيمه الى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الحوالة الإلكترونية

المطلب الأول: الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة

المطلب الثاني: حوالة الرصيد

المبحث الثاني: القروض الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم القرض الإلكتروني

المطلب الثاني: صور القروض الإلكترونية

المطلب الثالث: الإشكالات الشرعية في القروض الإلكترونية

المطلب الرابع: الحكم الشرعي للقروض الإلكترونية

ويلي ذلك الخاتمة: وتشمل أهم النتائج، ثم أنهي البحث في ذكر الهوامش وثبت المصادر والمراجع

المبحث الأول الحوالة الإلكترونية

يتناول هذا المبحث صور الحوالة الإلكترونية في إقليم كردستان و العراق، موضعاً أبرز الوسائل الحديثة المستخدمة في تحويل الأموال رقمياً، وينقسم إلى مطلبين كالآتي:
المطلب الأول: الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة
المطلب الثاني: حوالة الرصيد

المطلب الأول: الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة

في ظل التطورات التقنية المتسارعة، أصبح الهاتف المحمول أداة رئيسة لتسهيل العمليات المالية اليومية، ومن أبرز هذه العمليات: الحوالة الإلكترونية، التي تمكن الأفراد من إرسال واستقبال الأموال بسرعة وأمان من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة والمحافظ الإلكترونية. في هذا المطلب، سنتناول مفهوم الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة، مع التركيز على المحافظ الإلكترونية المستخدمة في إقليم كردستان والعراق، مثل: آسيا حوالة، فاست بي، ناس واليت، زين كاش، و FIB، سنستعرض صورة عمل حوالة هذه المحافظ، وإشكالياتها الشرعية، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي لهذا النوع من الحوالة:

أولاً: مفهوم الحوالة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة

يختلف مفهوم التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، المعروف أيضاً بـ (الدفع عبر المحمول)، عن مفهوم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو ما يُعرف بـ (البنك المحمول). فالخدمات المصرفية المحمولة هي خدمة إلكترونية تقدمها البنوك لعملائها، تتيح لهم تنفيذ مجموعة من العمليات المصرفية باستخدام هواتفهم المحمولة^(١)، ومن أمثلة هذه العمليات: الاطلاع على الرصيد، طلب دفتر شيكات، الإبلاغ عن نتائج معاملة مالية، أو تقديم طلبات للحصول على قرض... إلخ، وتشترط هذه الخدمة أن يكون مستخدم الهاتف المحمول عميلاً

(١) ينظر: المعاملات الإلكترونية بواسطة الهواتف النقالة: عماد الدين أحمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٥.

مسجلاً لدى البنك.

أما التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، فهو مصطلح يستخدم للتعبير عن استخدام الهاتف المحمول لإجراء مدفوعات أو تحويل الأموال بين الأفراد. يتم ذلك عبر محفظة إلكترونية محمولة تُخزن فيها قيمة مالية. يقوم الشخص المرسل بشحن هذه المحفظة من خلال زيارة وكيل معتمد أو مؤسسة مالية، ثم يستخدم آلية إلكترونية مؤمنة لتحويل الأموال إلى محفظة المستلم، بدوره لدى المستلم خياران: إما الاحتفاظ بالرصيد داخل محفظته الإلكترونية للاستفادة من معاملات رقمية لاحقة، أو التوجه إلى الوكيل المعتمد لاستبدال الرصيد الإلكتروني بأموال نقدية^(١). وتُعرف الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة بأنها: نظام مالي يعتمد على النقود الافتراضية الإلكترونية، حيث يتم استخدام الهاتف المحمول لتخزين قيمة مالية معينة أو الاحتفاظ بها، مع إمكانية تحويلها إلى أطراف أخرى لتلبية مختلف المتطلبات المالية^(٢).

ثانياً: نماذج المحافظ الإلكترونية المستخدمة في إقليم كردستان والعراق

تتم عمليات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول من خلال محفظة رقمية مرتبطة بشريحة الهاتف، يتم تفعيلها عبر تطبيق المحفظة الإلكترونية الذي يوفره مزودو الخدمة بالتعاون مع شركات الاتصالات وتحت إشراف البنك المركزي^(٣)، وتعتبر هذه المحفظة بمثابة بطاقة رقمية شبيهة ببطاقة الدفع التقليدية، حيث تحتوي على سجل مالي يعكس الرصيد المتاح، وتعمل كبديل للمصارف من خلال محطات طرفية وأجهزة توفر للعملاء خدمات مصرفية متنوعة دون الحاجة إلى حضور موظفي البنك.

تم تصميم هذه المحفظة باستخدام أنظمة أمان متقدمة، تتيح الوصول إلى منطقة الخدمة الذاتية باستخدام كلمة مرور، بالإضافة إلى وسائل مصادقة أخرى مثل المفتاح الإلكتروني أو بصمة الإصبع، وتتميز مناطق الخدمة الذاتية بإمكانية الوصول إليها على مدار الساعة وطوال أيام

(١) ينظر: التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة بين المتطلبات والتحديات: مراد محبوب، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٨م، ص ١٢٤-١٢٥ نقلاً عن بيان حول استخدام خدمات تحويل الأموال والخدمات المصرفية عبر المحمول لتطوير الزراعة في إفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص ٢.

(٢) ينظر: الخدمات المالية عبر الهاتف النقالة وأثرها على الأمن الوطني، علي جبريل الكتبي، عبد الله أبو بكر سمتر، <http://www.somalitimes.net/١٥/٠٦/٢٠١٦/تاريخ%20المراجعة%20:2024/١١/2024>.

(٣) ينظر: المادة (٤) من نظام الدفع الإلكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤.

الأسبوع، مما يضمن سهولة ومرونة في إجراء المعاملات المالية^(١).

في كوردستان العراق، يوجد العديد من مزودي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الذين يتنافسون بقوة في هذا المجال، ويسعون إلى محاكاة النجاحات التي حققتها أنظمة مماثلة في دول أخرى، فيما يأتي نستعرض أبرز هذه الخدمات (المحافظ الإلكترونية) وأكثرها تأثيراً:

١. من أبرزها (آسيا حوالة): وهي محفظة إلكترونية معتمدة من البنك المركزي العراقي، تقدم خدمات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى خدمات السحب والإيداع عبر الهاتف المحمول، مما يتيح للمستخدمين إجراء العمليات المالية في أي وقت ومن أي مكان، تأسست هذه المحفظة عام ٢٠١٤ بالتعاون مع شركة آسيا سيل^(٢).

٢. و محفظة (فاست بي): أسست شركة فاست بي في عام ٢٠١٧ بدعم من شركة فاست لينك للاتصالات، وسرعان ما برزت كمؤسسة رائدة في مجال المدفوعات الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بكوردستان العراق، استندت استراتيجية نموها على دعائمين أساسيتين:
أ- شبكة توزيع متكاملة: استفادت الشركة من البنية التحتية لشركة فاست لينك، مما مكنها من إنشاء شبكة واسعة من الوكلاء ونقاط البيع الحصرية.

ب- شراكات استراتيجية: عززت فاست بي انتشارها من خلال التحالفات المدروسة وتقديم حوافز مميزة للمستخدمين، مثل القسائم الحصرية عبر منصتها.
نتيجة لهذه الاستراتيجية، أصبحت فاست بي اللاعب الرئيسي والوحيد الذي يمتلك شبكة توزيع واسعة النطاق في قطاع الدفع الإلكتروني بإقليم كردستان^(٣).

٣. و محفظة (FIB): تأسس مصرف FIB، أول مصرف رقمي عراقي، عام ٢٠٢٠ على يد كاوة ريكانى بهدف إحداث نقلة نوعية في النظام المصرفي العراقي، من خلال الالتزام بأعلى معايير الأمان الدولي، نجح المصرف في تقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة تلبي احتياجات

(١) ينظر: التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال: محمد حسن الطائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١١٨.

(٢) ينظر: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: ورود خالد محمد، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، قسم القانون، العراق، العدد ٢٠٢١، ١٠م، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) ينظر: IRAQI INNOVATORS، (الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الذي كنت تبحث عنه في العراق) <https://iraqtech.io> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٢ / ٨ / ٢٠٢١.

متنوعة للسكان العراقيين^(١).

يسعى مصرف FIB لترسيخ مكانته كشركة رائدة في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق، مع التركيز على تقديم حلول مالية مصممة خصيصاً لعملائه، كما يولي المصرف أهمية كبيرة للامثال التنظيمي، بما في ذلك مكافحة غسيل الأموال، من خلال تبني أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، يهدف FIB إلى أن يكون الخيار الأكثر ثقة وابتكاراً للخدمات المصرفية الحديثة^(٢).

٤. وهناك أيضاً محافظة العراق (زين كاش): تُعدّ زين كاش، التي تأسست عام ٢٠١٤ بالتعاون مع شركة زين العراق للاتصالات وتحت إشراف البنك المركزي العراقي، واحدة من أبرز المحافظ الإلكترونية في كردستان و العراق، تقدم هذه المحافظة خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول من خلال حساب مالي إلكتروني يتيح للمستخدمين تحويل الأموال النقدية إلى نقود إلكترونية، تمكّن خدمة زين كاش المشتركين من إجراء عمليات تحويل الأموال بين الحسابات بسهولة، دون الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي مسبق، هذه الميزة تجعل زين كاش فريدة مقارنة بالتطبيقات الأخرى التي تقتصر خدماتها على العملاء المصرفيين^(٣).

٥. محافظة ناس واليت (NassWallet): تم تأسيس تطبيق (ناس واليت) وإطلاقه في عام ٢٠١٩ لتقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لسكان العراق، مع التركيز على واجهة مستخدم سهلة الاستخدام والدعم القوي من مشغل شبكة الهاتف المحمول كورك تيليكوم، تمكن التطبيق من بناء قاعدة مستخدمين واسعة في إقليم كردستان العراق، مستفيداً من شبكات كورك تيليكوم وناس باي، وسرعان ما توسعت خدماته لتشمل جميع المدن العراقية، وعلى الرغم من حداثة التطبيق في السوق العراقية، أصبح (ناس واليت) منافساً قوياً، خاصة في إقليم كردستان^(٤).

٦. بالإضافة إلى المحافظ الرئيسية المذكورة، توجد محافظ إلكترونية أخرى في العراق، مثل كي كارد (Qi Card) وغيرها، والتي تُستخدم على نطاق واسع في البلاد، بما في ذلك إقليم

(١) ينظر: rudaw، (صاحب مصرف FIB يفوز بجائزة الميوريكس دور لأفضل رجل أعمال). <https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan>

١٧٠٩٢٠٢٣٦/net/arabic/kurdistan تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٧ / ٩ / ٢٠٢٣.

(٢) ينظر: FIB، المصرف العراقي الأول (من نحن) <https://fib.iq/ar/about-us> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ٢٠٢٢.

(٣) ينظر: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لورود خالد محمد، المصدر السابق، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) ينظر: IRAQI INNOVATORS، (الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الذي كنت تبحث عنه في العراق) <https://iraqtech.io> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٢ / ٨ / ٢٠٢١.

كردستان، ومع ذلك تظل المحافظ الرئيسية التي أشرنا إليها هي الأكثر انتشاراً واعتماداً في سوق الإقليم، ولذلك نكتفي بذكرها لتوضيح الصورة العامة.

الفرع الأول: صورة المعاملة

صورة المعاملة في هذه المحفظات قريبة من بعضها وإن وجد فروق طفيفة في بعضها، ولكن لا تؤثر في الاشكالات والأحكام - فيما أعلم -، لذا نعتمد في بيان صورة واشكالية وحكم محفظة فاست بي، حيث يشبه باقي المحفظات.

تتضمن صورة الحوالة في المحافظ الإلكترونية العناصر والخطوات التالية:

١. إنشاء حساب إلكتروني:

يفتح المستخدم حساباً في إحدى المحافظ الإلكترونية المعتمدة (مثل فاست بي أو ئيف ئاي بي، أو آسيا حوالة) باستخدام رقم الهاتف المحمول و مستندات شخصية.



صورة انشاء حساب الكتروني (نموذج فاست بي)

يمكنك الآن إيداع الأموال في تطبيق فاستبي من أي بطاقة ائتمانية محلية

الخطوة الأولى
اضغط على
ADD MONEY
في تطبيق فاستبي

الخطوة الثانية
اضغط بعدها على
CARD TO FASTPAY

الخطوة الثالثة
حدد المبلغ المراد ايداعه

الخطوة الرابعة
ادخل تفاصيل بطاقتك

FastPay
أقرب إلك

[Download on the App Store](#)
[GET IT ON Google Play](#)

٢. إيداع الأموال:

يمكن للمستخدم إيداع الأموال في المحفظة من خلال وكلاء معتمدين، التحويل من حساب بنكي، أو تلقي حوالة من مستخدم آخر.

صورة إيداع الأموال (نموذج فاست بي)

تحميل ملف PDF

04:49:49 PM August 18, 2024

DYISQPP311 معرف المعاملة

Cash-In نوع المعاملة:

Received From:
Sponsor Abdulla
+964 770 ٤

91,931 IQD المبلغ المحول:

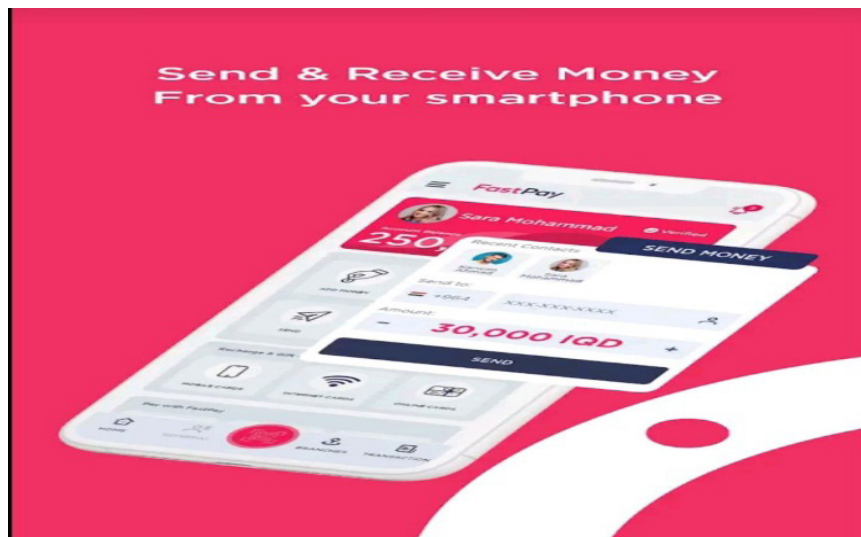
0 IQD رسوم التحويل

91,931 IQD المبلغ الإجمالي للمعاملة

٣. إجراء الحوالة:

- أ- داخل الشبكة: يمكن للمستخدم تحويل الأموال إلى حساب آخر ضمن نفس المحفظة بشكل فوري ومجاني أو بتكلفة رمزية.
- ب- بين المحافظ: إذا كانت الحوالة موجهة إلى محفظة أخرى، يتم معالجتها بناءً على اتفاقيات الشراكة بين الشركات أو عبر بوابات الدفع الإلكترونية.

صورة إجراء الحوالة (نموذج فاست بي)



٤. استلام الأموال:

يمكن للمستلم الاحتفاظ بالمبلغ في المحفظة لاستخدامه في مدفوعات لاحقة، أو سحب النقود من وكلاء المحفظة أو أجهزة الصراف الآلي (إذا توفرت).

صورة استلام الأموال (نموذج فاست بي)

الفرع الثاني: الإشكالية الشرعية للمعاملة

لا توجد إشكالات شرعية في حالات عبر المحافظ الإلكترونية، إذا التزمت بالضوابط الشرعية التالية:

١. وضوح العمولات والزيادات: يجب أن تكون أي عمولات أو زيادات معلومة ومحددة مسبقاً.

٢. التقابض الحكمي: يشترط أن يتم التقابض الحكمي بنفس العملة وفي وقت المعاملة.

٣. الشفافية والتقييد بالقوانين: يجب أن تكون جميع المعاملات شفافة وخاضعة للقوانين المشروعة.

الإشكالات الشرعية في نظام (فاست بي):

على الرغم من جواز المعاملات المالية عبر (فاست بي) في العموم، إلا أن بعض الباحثين^(١) في إقليم كردستان يرون أن هناك إشكاليين شرعيين محددين:

١. الزيادة أو النقص على المبلغ عند الإيداع:

عندما يقوم المستخدم بإيداع مبلغ مالي في محفظته الإلكترونية، مثل مليون دينار عراقي، تُسجل (فاست بي) في بعض الحالات مبلغاً إضافياً (مثل خمسة آلاف دينار) في رصيد المستخدم، أو تنقص مبلغ (خمس آلاف دينار)، بحيث يظهر الإيداع بقيمة مليون وخمسة آلاف دينار أو بقيمة تسعمائة وخمسة وتسعين ديناراً.

الإشكال الشرعي: هذه الزيادة أو النقصان تُعتبر غير مبررة شرعاً لأنها تُعد منفعة غير مشروطة أو غير متفق عليها مسبقاً.

(١) ينظر: حقوالة كردن لقربي فاستتي يان زين كاشوة (الحوالة عن طريق فاست بي أو زين كاش)، ثرسة كانى رؤذ سؤال

رقم (٩٣٥) (ثروفيسور د. خاليد محمد صالح) ٢٠١٤ Muhammad DrKhalid2014 https://www.facebook.com/ تاريخ

المراجعة: ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٤ / ٨ / ٢٠٢٤.

٢. بيع الإيصالات (الرصيد) مقابل المال:

يقوم بعض الوكلاء بإيداع مبالغ نقدية في محافظهم الإلكترونية، ثم يبيعون هذا الرصيد لآخرين مقابل مبلغ نقدي أكبر أو أقل.

مثال: وكيل يودع ٥٠٠ ألف دينار في محفظته الإلكترونية، ثم يبيع هذا الرصيد لشخص آخر مقابل مبلغ نقدي أعلى أو أقل من قيمته الأصلية.

الإشكال الشرعي: إذا كانت المعاملة تتم بنفس العملة (مثل دينار مقابل دينار) وتتضمن زيادة أو نقصاناً، فإنها تدخل في باب ربا الفضل، وهو محرم شرعاً.

مع ذلك، لا يعتبر المجلس الأعلى للإفتاء في إقليم كردستان الإشكاليين السابقين إشكالات شرعية، وفق فتواهم الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢، كما سيأتي في حكم المعاملة.

الخلاصة:

الحوالة عبر المحافظ الإلكترونية لا إشكال فيها إذا تمت وفق الضوابط الشرعية، حيث إنها تحقق التقابض الحكمي الفوري، وهو ما يشترط في المعاملات المالية، كذلك فإن أخذ العمولات على عملية الحوالة جائز شرعاً، بشرط أن تكون هذه العمولات معلومة ومحددة مسبقاً، وألا تتضمن أي زيادة مشروطة تعود بمنفعة غير مشروعة.

الفرع الثالث: الحكم الشرعي للمعاملة

التعامل عبر المحافظ الرقمية لتحويل الأموال جائز شرعاً، لأنه يمثل نقل المال من طرف إلى آخر، ويشمل ثلاثة أطراف: المرسل (صاحب المحفظة)، الوسيط (الشركة أو البنك)، والمستفيد (المرسل إليه). دور البنك أو الشركة في هذه المعاملة يُعتبر دوراً وكيلاً، والوكالة هي عقد جائز سواء كان بأجرة أو بدونها، وتختلف الأجرة حسب نوع الشيء المرسل، بما أن المعاملة فيها تراضي وعلم وتحديد، وتتم بالتوافق بين الأطراف، فإن حكم الحوالة في هذه الحالة جائز ولا إشكال فيها، وقد أصدر المجلس الأعلى للإفتاء في إقليم كردستان فتوى بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢ بشأن حكم التعامل مع محفظة شركة فاست بي، وفيما يأتي نص الفتوى:

حكم التعامل مع شركة فاست بي

بعد ورود عدد كبير من الأسئلة من أفراد المجتمع وأصحاب المحال التجارية حول حكم

المشاركة في المحفظة الإلكترونية فاست بي، قام المجلس الأعلى للإفتاء بعقد جلسة لمناقشة الموضوع في تاريخ ٦/صفر/١٤٤٥ هـ الموافق ٢٢/٨/٢٠٢٣، وبعد التواصل مع الشركة المعنية وعدد من الوكلاء والتجار، وبحث جميع الجوانب الشرعية المتعلقة بالمعاملة، أصدر المجلس البيان التالي:

بدايةً طبيعة عمل نظام فاست بي: نظام فاست بي هو نظام إلكتروني يتيح إنشاء محفظة إلكترونية خاصة بالمستخدم، يمكن من خلالها شراء بطاقات الهاتف والإنترنت والبرامج الإلكترونية، أو تحويل الأموال بين المحافظ الإلكترونية.

يتم ذلك من خلال وكلاء وفر لهم الشركة أجهزة مخصصة، حيث يقوم هؤلاء الوكلاء بإيداع النقود في الشركة مباشرة، والشركة مقابل ذلك تُضيف إلي أجهزتهم زيادة بسيطة، على سبيل المثال: إذا أودع الوكيل (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار للشركة، فالشركة تضيف إلى جهازهم (١,٠٠٥,٠٠٠) دينار.

ويمكن بعد ذلك بيع البطاقة للمستخدم أو تحويل بعض الأموال إلى محفظة المستخدم مقابل رسوم أو مجاناً، كما يمكن للمستخدم التوجه مباشرة إلى مقر الشركة وإيداع الأموال في محفظته، كما يمكن للمستخدم تحويل الأموال من محفظته أو شراء البطاقات أو سحبها، ولكن في هذه الحالات ستقوم الشركة باسترداد مبلغ بسيط، مثل رسوم التحويل.

الحكم الشرعي لهذه المعاملات

أولاً: فيما يتعلق ببيع وشراء بطاقات الهاتف المحمول والإنترنت والبرامج الإلكترونية في هذا النظام، سواء عن طريق الوكلاء عبر أجهزتهم أو مباشرة من خلال المحفظة الإلكترونية، يرى المجلس أنه جائز شرعاً ولا اشكال فيها، إذ تعتبر هذه العملية بيعاً وشراءً مباحاً في إطار المراجعة الشرعية.

ثانياً: بخصوص تحويل الأموال أيضاً بعد الاتصال بمقر الشركة في أبريل بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢ تبين لنا أن هناك نوعين من التحويل:

النوع الأول: تحويل الأموال من محفظة شخص إلى محفظة شخص آخر يتم خصم الأموال من محفظة المحوّل بنسبة (٢,٥٪) اثنان ونصف بالمائة، وهذا الخصم مبلغ بسيط تقوم الشركة بخصمه في محفظة المحوّل مقابل عمولة التحويل.

ويرى المجلس الأعلى للإفتاء أنه لا إشكال شرعي في هذه الحالة للأسباب التالية:

أ- المبلغ المخصص واضح (الأجرة معلومة) لذلك لن تكون غرر ولا جهالة ولا احتيال.
ب- ويتم النقل مباشرة فوراً، وفي هذه الحالة تم (التقابض الحكمي) فيها.
ج- والتحويل يكون بنفس نوع المال الذي يتم فيه الحوالة، وفي الوقت نفسه يتم (الحلول).
هذه كلها الشروط الشرعية التي يجب توافرها في التحويلات المصرفية التي أصبحت من ضروريات الحياة في هذا العصر، ويرتبط هذا الصرف بالتحويلات المصرفية في الجواز الذي هو استلام عمولة معينة ويدخل ضمن باب (الإجارة، أو الوكالة بالأجر).
النوع الثاني: تقوم الشركة نفسها بتحويل بعض الأموال مباشرة إلى محفظة شخص آخر وفي هذه الحالة، كما أوضحت الشركة، لا تخصم أي أموال، لذا لا توجد مشكلة شرعية فيها.
أما بالنسبة لتحويل الأموال من جهاز الوكيل إلى محفظة المستخدم مقابل مبلغ معين من المال، فهذا جائز بشرط أن يكون المبلغ معلوماً، ونفضل استلامه منفصلاً بعد عملية الحوالة بدلاً من عمولة التحويل.

ثالثاً: المبلغ الإضافي الذي تدفعه الشركة لعملائها كما أشرنا إليه أعلاه، هو مبلغ صحيح وجائز ويندرج في فئة الوساطة والسمسرة والحوافز لجذب مستخدمي النظام، لأن ذلك ليس في صورة أي معاملة ربوية (لا ربا الفضل، ولا ربا النسيئة، ولا ربا اليد) فقط هذا مبلغ إضافي كهديّة وحافز تقوم الشركة بدفعها للوكلاء مقابل التعامل من خلالهم. (والله تعالى أعلم)^(١).
فيرى الباحث أن هذا الحكم ينطبق على جميع الحوالات عبر المحفظات الإلكترونية، فهي جائزة ولا إشكال فيها شرعاً. والله أعلم.

المطلب الثاني: حوالة الرصيد

في ظل التطور التكنولوجي وانتشار استخدام الهواتف المحمولة، أصبح تحويل الرصيد من هاتف إلى آخر جزءاً لا يتجزأ من المعاملات اليومية، ومع تزايد هذه التعاملات، يبرز السؤال حول الجوانب الشرعية لهذه العمليات، خاصة فيما يتعلق بالإشكالات التي قد تطرأ نتيجة تحويل الرصيد، مثل التفاوت في القيمة، أو فرض رسوم غير واضحة.

لذلك يهدف الباحث في هذا المطلب إلى توضيح صورة حوالة الرصيد بشكل دقيق، مع استعراض الإشكالات الشرعية المحتملة التي قد تنشأ عنها، كما سيبين الباحث الحكم الشرعي

(١) فتوى المجلس الأعلى للإفتاء في إقليم كردستان، بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢٣، منشورة في موقع اتحاد علماء الدين الإسلامي

لهذه المعاملة، مستنداً إلى النصوص الشرعية وآراء الفقهاء، وكلُّ ذلك يكون في الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: صورة المعاملة

في هذا الفرع سنتناول صورة حوالة الرصيد من هاتف إلى هاتف، ونوضحها بصورة مبسطة، والعملية تعتمد على الخطوات التالية، التي تُطبق عادة بواسطة شركات الاتصالات:

أولاً: طلب تحويل الرصيد: يقوم المُرسِل بالاتصال بكود مخصص لتحويل الرصيد، على سبيل المثال: (*٢١٥*رقم المستلم*المبلغ#) ثم اضغط إرسال.

ثانياً: إدخال بيانات المستفيد: يتم إدخال رقم هاتف الشخص المستلم أو تحديده من قائمة جهات الاتصال.

ثالثاً: تحديد المبلغ: يحدد المستخدم المبلغ المراد تحويله من رصيده الخاص إلى المستفيد.

رابعاً: التأكيد على التحويل: يقوم النظام بعرض بيانات التحويل للتأكد منها، بما في ذلك رقم المستلم والمبلغ.

خامساً: إتمام العملية: عند التأكيد، يتم خصم المبلغ من رصيد المرسل وإيداعه في محفظة المستفيد، ويُرسَل إشعار إلى كلا الطرفين بإتمام العملية.

سادساً: الرسوم (إن وجدت): قد تُخصم رسوم صغيرة مقابل الخدمة، وتظهر بشكل واضح أثناء عملية التحويل.

سابعاً: الوصول الفوري: غالباً ما يكون التحويل فورياً، ويستطيع المستفيد استخدام الرصيد مباشرة^(١).

الخطوات التي ذكرناها أعلاه، عملياً مع رموز كل شركة اتصالات لتحويل رصيد الهواتف المحمولة في إقليم كردستان العراق، هي كالآتي:

١. آسيا سيل: لتحويل الرصيد من خطك إلى خط آخر على شبكة آسيا سيل، عليك اتباع الطريقة التالية:

(١) ينظر: آسيا سيل، خدمة تحويل الرصيد: <https://www.asiacell.com/personal/my-services/vas/credit-transfers>

تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤. وكورك تيليكوم، خدمات كورك، <https://www.korektel.com/home>. تاريخ

المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤. وزين العراق للاتصالات، خدمة تحويل الرصيد، <https://www.iq.zain.com/ar/balance-transfer-service>

transfer-service تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤.

اطلب الكود: (*١٢٣*دينار عراقي* رقم الهاتف النقال على شبكة آسيا سيل#) ثم اضغط على زر الاتصال أو ok اضغط ستصلك رسالة قصيرة للتأكيد، ثم عليك الضغط على زر الاتصال ok وإدخال الرقم ١ ثم إعادة الضغط على زر الاتصال ok.

على سبيل المثال: (*١٢٣*١٠٠٠*٧٧,ok#xxxxxxxx)

وأحكام هذه الخدمة في شركة آسيا سيل خاضعة لعدة أحكام:

١. يجب أن لا يقل الرصيد المحوّل في المرة الواحدة عن ١,٠٠٠ دينار عراقي.
٢. أكبر مقدار رصيد يمكن تحويله هو ٦٠,٠٠٠ دينار/للمرة الواحدة.
٣. أكبر مقدار رصيد يمكن تحويله هو ٣٠٠,٠٠٠ دينار/اليوم.
٤. قيمة الرصيد المحوّل غير مسترجعة للمُرسل في حال تم تحويل رصيد لرقم خاطئ. تكلفة هذه العملية ٣٥٠ دينار عراقي^(١).
٢. كورك تليكوم: لتحويل الرصيد عبر كورك KOREK، يمكنك استخدام الطريقة التالية:
 - ١ أولاً، افتح تطبيق الرسائل على هاتفك. تأكد من أنك على شبكة كورك قبل بدء العملية.
 - ٢ اكتب الكود ٢١٥ في الرسالة لبدء عملية تحويل الرصيد.
 - ٣- أدخل الرقم الذي تريد تحويل الرصيد إليه، وتأكد من كتابته بشكل صحيح.
 - ٤- ضع نجمة (*) بعد الرقم الذي كتبته.
 - ٥- اكتب المبلغ المطلوب تحويله بالدينار العراقي.
 - ٦ ثم اضغط على مربع (#) لإتمام الكود.مثال على الكود بالكامل:

لتحويل ٨٠٠٠ دينار عراقي، سيكون الكود كما يأتي:

*٢١٥*٧٧.٧xxxxxxx*٨٠٠# هكذا (*٢١٥*رقم المستلم*المبلغ#)

٧- اضغط على زر الاتصال لتنفيذ الكود وتحويل الرصيد.

٨- سيتم تحويل الرصيد فوراً في ثوان معدودة.

تكلفة الخدمة: ١٠٠ دينار عراقي⁽²⁾.

٣. زين العراق: لتحويل الرصيد عبر زين، يمكنك استخدام الطريقة الآتية:

(١) ينظر: آسيا سيل، خدمة تحويل الرصيد: <https://www.asiacell.com/personal/my-services/vas/credit-transfers>

تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤.

(٢) ينظر: كورك تيليكوم، خدمات كورك، <https://www.korektel.com/home>. تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤ / ١٢ / ٣.

- يتم تحويل الرصيد بإرسال رسالة الى الرقم ٢١١١٢ تحتوي على: الرقم المطلوب تحويل الرصيد إليه ضمن زين ثم فراغ ثم المبلغ المطلوب تحويله مثال على ذلك، أرسل رسالة إلى الرقم ٢١١١٢ تحتوي: ٣٠٠٠ ٧٨XXXXXXXX حيث ٧٨XXXXXXXX هو رقم المستلم و٣٠٠٠ هو قيمة الرصيد المراد تحويله

· يجب أن يكون رصيد المرسل أكثر من ١٥٠٠ دينار عراقي.

· يمكن تحويل الرصيد بقيمة صحيحة (من ١٠٠٠ - ١٠٠٠٠ دينار عراقي) أما خطوط علمودك (المفعلة قبل تاريخ ٢٩/٥/٢٠٢١) يمكن تحويل الرصيد بقيمة (١٠٠٠، ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ دينار عراقي).

· يحصل كلا الطرفين (المرسل والمستلم) رسائل إشعار تخبرهم بوضع العملية.

· كلفة الخدمة: ٣٦٠ دينار عراقي تستقطع من حساب المرسل عند إجراء التحويل.

ملاحظة: عملية تحويل الرصيد لمشارك آخر لا تمنح أي صلاحية إضافية لرصيد المستلم.

خدمة تحويل الرصيد للمشاركين الجدد لخطوط (علمودك، زين اهلنه، كلش زين، زورباشه، وياكم ولعيونكم) ستكون متاحة بعد إجراء المكالمات الأولى واستخدام ١٠,٠٠٠ دينار من الرصيد الرئيسي (في حال قيام المشارك باستخدام أقل من القيمة المذكورة أعلاه سيتمكن من استلام الرصيد فقط)^(١).

الفرع الثاني: الإشكالية الشرعية للمعاملة

لا يوجد إشكال شرعي في مسألة تحويل رصيد الهواتف المحمولة لأنّ تحويل رصيد الهواتف المحمولة لا يُعتبر من باب بيع النقد بالنقد، وبالتالي لا ينطبق عليه حكم الربا (سواء ربا الفضل أو ربا النسيئة)، ذلك لأنّ الرصيد يُعد منفعة أو خدمة تُباع بالنقد، وليس مالاً ربوياً، ويبيع المنافع مقابل ثمن متفق عليه جائز، بغض النظر عن مقدار الربح، ما دام التراضي بين الطرفين متحققاً^(٢).

(١) ينظر: زين العراق للاتصالات، خدمة تحويل الرصيد، <https://www.iq.zain.com/ar/balance-transfer-service> تاريخ

المراجعة: ٢٠٢٤ / ١٢ / ٣.

(٢) ينظر: الضوابط الشرعية لاستخدام الهواتف المحمولة: أشرف محمود محمد الخطيب، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهمنا الأشراف-دقهلية، مصر، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠١٣م، ص ١٨٤٨.

الفرع الثالث: الحكم الشرعي للمعاملة

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم تحويل الرصيد من هاتف إلى آخر مقابل تحقيق ربح يتجاوز قيمة الرصيد الأصلية، وقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول: عدم الجواز

ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى عدم جواز بيع وتحويل رصيد الهواتف المحمولة بأكثر من قيمته الأصلية، ومن أبرز القائلين بهذا الرأي الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني^(١)، الذي استند في رأيه إلى الدليل الآتي:

يُحكم على العقود بناءً على ألفاظها المعبرة عنها، وعندما تُبلغ شركة الاتصالات العميل بأن رصيده يبلغ عشرة دنانير، فإن ذلك يُفهم منه أن العميل يمتلك دنانير وليس مجرد خدمة، وبالمثل، إذا طلب شخص من آخر تحويل دينارين من رصيده مقابل دينارين ونصف، فإن هذا يُعد بيعاً للدين بالدين، وهو محرم شرعاً لاحتوائه على ربا صريح يتمثل في التفاضل في مبادلة الأموال من نفس الجنس^(٢).

ونوقش الدليل: بالقاعدة الفقهية القائلة بأن «العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ»^(٣)، والتي تعني أن الأحكام تُبنى على المقاصد والمعاني في العقد، بغض النظر عن الصياغة أو الألفاظ المستخدمة في التعبير عنها^(٤).

المقصود: إن صحة العقود وآثارها الشرعية تكمن في مقاصدها الداخلية وجوهرها، لا في ظواهرها الخارجية، فالشركات التي تصدر البطاقات (الكروت)، رغم تقديمها الرصيد مقابل مبلغ نقدي، لا تؤدي القيمة نقداً بالدينار أو الدولار، بل بالدقائق، وهذا أمر واضح لا يحتاج

(١) الصادق عبد الرحمن الغرياني: هو الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، وُلد عام ١٩٤٢ في تاجوراء بليبيا، متخصص في الفقه المالكي وشغل منصب مفتي عام ليبيا، له مؤلفات بارزة في الفقه والمعاملات المالية منها أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي والمدونة الكبرى في الفقه المالكي، ساهم في التدريس الجامعي والإشراف الأكاديمي على رسائل الدراسات العليا. ينظر: الصادق_الغرياني https://ar.m.wikipedia.org/wiki/الصادق_الغرياني، وانظر هذه الفتوى: <http://www.tanasuh.com/klema.php>. تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤ / ١٢ / ٣.

(٢) ينظر: المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، تم تحميله في: المحرم ١٤٣٢ هـ = ديسمبر ٢٠١٠ م، ١٥٦/١٢٧.

(٣) ينظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد مكي شهاب الدين الحسيني الحموي، دار الكتب العلمية، د.م، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٢/٢٦٨. والأشباه والنظائر للسيوطي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٤) ينظر: المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المصدر السابق، ١٥٧/١٢٧.

إلى تفصيل.

والدليل على بطلان قول من يقول أن قيمة الكروت بالدنانير والدولار (أي: بالعملات التقليدية) وليس بالدقائق أنه ليس بإمكاننا استخدام (الكروت) لشراء أي سلع أخرى، مما يعني أنها ليست معتمدة كنقد، ولو كانت كذلك لكان بإمكان حاملها شراء أي منتج من المحال التجارية بقيمتها، لكن هذا الأمر غير ممكن، ولا يحدث أبداً، فمثلاً هل يستطيع أن آخذ سيارتي إلى محطة الوقود وأملأها بالوقود وأعطيه بطاقة التعبئة (الكروت)؟ الجواب: طبعاً لا، فإن هذا يؤكد أن قيمة البطاقة ليست نقداً وإنما قيمتها بالدقائق، وبما أننا أثبتنا أن قيمة الكروت بالدقائق وليست نقداً، فإننا نتقل إلى موضوع نقل جزء من هذا الرصيد.

فلنفترض أن البائع لديه بطاقة قيمتها عشرة دنانير، ويأتيه زبون يطلب رصيداً بقيمة دينارين، وقد يقول الزبون عبارات متعددة مثل: (أريد رصيداً)، (أعطني رصيداً)، (دزلي رصيداً)، (أرسل لي رصيداً)، (بع لي رصيداً)، (أنقل لي رصيداً)، ومهما اختلفت الألفاظ، فإننا نحكم على المعنى. وهذا رد على من يقول إن اسطوانة الشركة عندما تخبرك بأن رصيدك كذا دينار، فهذا مجرد لفظ، والمعنى الحقيقي هو: أن عندك قيمة مكالمات بقدر كذا دينار.

الشاهد في المسألة: أن البائع يقوم بإرسال رسالة إلى منظومة الشركة، يُعلمهم فيها بخصم دينارين من رصيده ويرسلها إلى رقم الزبون، وتقوم منظومة الشركة بالتالي:

أولاً: خصم قيمة الرسالة النصية من رصيد البائع.

ثانياً: إرسال رسالة للبائع تُعلمه بإتمام عملية النقل.

ثالثاً: إرسال رسالة للزبون تُعلمه بقيمة رصيده الجديد.

فماذا استفاد البائع من هذه العملية؟ لقد خُصم من رصيده قيمة مكالمات بدینارين التي باعها للزبون، وليس خصم دينارين مباشرة من رصيده، كما خُصمت منه قيمة الرسالة التي أرسلها للشركة، وبالمعنى الحقيقي، فقد أدى خدمة للزبون وأعطاه قيمة مكالمات بدینارين.

فتكون العملية بيع خدمة (وهي نقل قيمة الدقائق من رصيده) بمقابل مال اتفق عليه مع الزبون. والحاصل أن هذه العملية ليست بيع نقد بنقد حتى نقول عنها ربوية، بل هي باللفظ الشرعي بيع منفعة بنقد.

الرأي الثاني: الجواز

أصحاب هذا الرأي يذهبون إلى جواز تحويل رصيد الهواتف المحمولة وبيعه، وهو رأي يتبناه العديد من العلماء المعاصرين، يرى أصحاب هذا الرأي أنه يجوز للشخص تحويل الرصيد من

هاتف لآخر مع أخذ ربح إضافي، وكذلك بيع رصيد الهاتف بقيمته الأصلية أو بزيادة أو نقصان.

من أبرز العلماء الذين تبناوا هذا الرأي:

١- الدكتور أحمد الحجي الكردي^(١).

٢- و الدكتور محمد حسن الددو^(٢).

٣- و الشيخ عبد العزيز آل الشيخ (مفتي عام المملكة العربية السعودية)^(٣).

٤- و الشيخ محمد صالح المنجد^(٤).

واستدل هؤلاء العلماء بأن هذه المعاملة تدخل في باب بيع الخدمات والمنافع، وتندرج تحت عموم الإباحة في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٥)، فوفقاً لهذا الرأي، يحق للشخص تحويل الرصيد وبيعه من هاتف لآخر بقيمته الأصلية أو بزيادة أو نقصان، مع مراعاة شرط أساسي

(١) أحمد الحجي الكردي: هو فقيه حنفي كوردي، من مواليد حلب عام ١٩٣٨، نشأ في بيئة علمية عريقة. درس في المدرسة الخسروية، وتابع تعليمه في جامعة دمشق وجامعة الأزهر حيث حصل على الدكتوراه في الفقه المقارن، خبير في الموسوعة الفقهية، وعضو هيئة الإفتاء في دولة الكويت. ينظر: رابطة العلماء السوريين، العلامة الفقيه الدكتور أحمد الحجي، التراجع، <https://islamsyria.com/ar> / تاريخ المراجعة: ٤ / ١٢ / ٢٠٢٤. و عنوان الفتوى: بيع رصيد الهاتف النقال بأكثر من قيمته، المنشور في المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المصدر السابق، ٢٤/٨٩.

(٢) محمد حسن الددو: هو محمد الحسن الددو الشنقيطي، ولد عام ١٩٦٣ في موريتانيا، رئيس مركز تكوين العلماء وجامعة عبد الله بن ياسين بنواكشوط، وله مساهمات في فقه المعاملات المالية، من كتبه في هذا المجال: (أحكام السلم في الفقه). ينظر: موقع محمد الحسن الددو الشنقيطي، سيرة ذاتية، <https://www.dedewnet.com> تاريخ المراجعة: ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤. وللفتوى ينظر: حكم بيع رصيد الهاتف، المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المصدر السابق، ٢٥/٨٩.

(٣) عبد العزيز آل الشيخ: هو عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، من مواليد عام ١٩٤٣ بالرياض، يشغل منصب مفتي عام المملكة العربية السعودية منذ ١٩٩٩، وهو رئيس هيئة كبار العلماء. ينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ) <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ المراجعة: ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٧. وينظر الفتوى في: المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المصدر السابق، ١٢٧ / ١٥٦. و <http://saaaid.org/bahoth> / ١١٦. htm.

(٤) محمد صالح المنجد: هو فقيه وداعية سوري من أصل فلسطيني، مقيم في السعودية، ولد عام ١٩٦٠ في الرياض، وتعلم على يد مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن باز، وهو مؤسس موقع الإسلام سؤال وجواب. ينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (الشيخ محمد صالح المنجد) <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ المراجعة: ٥ / ١٢ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨. وللفتوى ينظر: فتاوى الشبكة الإسلامية الإسلام سؤال وجواب: <https://islamqa.info/ar/answers>.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

وهو رضا الطرفين المتعاقدين، وذلك لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١)، وقول النبي ﷺ: {إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ} (٢)(٣).

الترجيح: الرأي المختار في هذه المسألة هو القول بجواز تحويله من هاتف إلى آخر مقابل ربح إضافي، وكذلك بيع رصيد الهواتف المحمولة بمثل قيمته أو بأكثر أو أقل، هذا لأن العملية ليست بيعاً للنقد بالنقد الذي قد يؤدي إلى الربا، حيث إن الربا يتحقق بمبادلة مال ربوي بمال ربوي، أما تحويل الرصيد أو بيعه، فهو بيع منفعة مقابل نقد، وهو من قبيل بيع الخدمات، ويجوز بالثمن الذي يتفق عليه الطرفان، سواء كان قليلاً أم كثيراً^(٤).

فالمسألة من باب البيوع ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٥)، وهي بيع خدمة (تحويل دقائق) بمال، وليست بيع مال بمال حتى نقول إن الزيادة لا تجوز، ويُستخلص أن للبائع أن ينقل الرصيد بمثله أو بنقص أو بزيادة أو بدون مقابل، وأن يتم البيع بشروط البيوع وأهمها التراضي، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٦)، لذلك لا تُعد هذه المعاملة بيعاً للنقد بالنقد ولا تندرج تحت أحكام الربا المتعلقة ببيع الدين بالدين، بل هي بيع منفعة مقابل نقد^(٧).

(١) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب بيع الخيار، رقم (٢١٨٥). في الزوائد : إسناده صحيح ورجاله موثقون. وقال الألباني : صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، باب البيع المنهي عنه، ذكر العلة التي من أجلها زجر عن هذا البيع، رقم (٤٩٦٧).

(٣) ينظر: الضوابط الشرعية لاستخدام الهواتف المحمولة لأشرف الخطيب، المصدر السابق، ص ١٨٤٧-١٨٤٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٦) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٧) ينظر: المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المصدر السابق، ١٢٧/١٥٧.

المبحث الثاني القروض الإلكترونية

تعددت صور القروض في العصر الحديث نتيجة لتطور الوسائل الاقتصادية وتنوع احتياجات الأفراد والمجتمعات، الأمر الذي أفرز أشكالاً جديدة من القروض لم تكن معروفة سابقاً، ومن بين هذه القروض ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة والخدمات الاجتماعية والدينية، حيث ظهرت القروض الإلكترونية.. وغيرها.

وفي هذا المبحث، سنسلط الضوء على القرض الإلكتروني، مع التركيز على طبيعته وأحكامه الشرعية والإشكالات المرتبطة به، وسيتم تناول ذلك كالاتي:

المطلب الأول: مفهوم القرض الإلكتروني

المطلب الثاني: صور القروض الإلكترونية

المطلب الثالث: الإشكالات الشرعية في القروض الإلكترونية

المطلب الرابع: الحكم الشرعي للقروض الإلكترونية

نسعى من خلال هذا العرض إلى تحليل هذا النوع من القروض، وبيان مشروعيته وفقاً للضوابط الشرعية، مع توضيح أبرز الإشكالات الفقهية المرتبطة به:

المطلب الأول: مفهوم القرض الإلكتروني

القرض الإلكتروني هو عقد يُبرم بين طرفين (المقرض والمقترض) من خلال شبكة الإنترنت، بحيث يطلب المقترض من المقرض قرضاً مالياً. يقوم المقرض بإقراض المبلغ المتفق عليه ويرسله إلى المقترض عبر وسائل إلكترونية متعددة، مثل التحويل المباشر إلى الحساب البنكي، أو استخدام بطاقات الائتمان، أو الإرسال عبر البريد، أو غيرها من وسائل التحويل المالي المتاحة إلكترونياً^(١).

(١) ينظر: النوازل في القرض: صالح بن علي الجوعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة، قسم الفقه، جامعة الإمام

المطلب الثاني: صور القروض الإلكترونية

تشمل القروض الإلكترونية عدة صور في إقليم كردستان، من أبرزها ما يأتي:

١. قرض المحافظ الإلكترونية:

يقصد بقرض المحافظ الإلكترونية، مثل محافظ FastPay و FIB، هو خدمة تتيح للمستخدم تحويل مبلغ مالي كقرض بدون فائدة من محفظته الإلكترونية إلى محفظة شخص آخر بشكل فوري عبر تطبيقات الهواتف الذكية، على أن يتم السداد لاحقاً بنفس الطريقة، ومع ذلك، تستوفي هذه المحافظ عمولة مقابل خدمة الإرسال، تتمثل هذه الصورة في أن يقول الشخص لآخر: أرسل لي مثلاً مبلغ خمسمائة ألف كقرض لمدة شهر، وسأقوم بإعادته إليك بعد انتهاء المدة، ويقوم الطرف الآخر بنفس الأمر بإعادة المبلغ كما هو دون زيادة أو نقصان، لاستخدامه في أعماله، ثم يُعاد المبلغ كما استلم.

٢. قرض بطاقة كي كارد وخدمة (سلفني): حيث تقدم بطاقة كي كارد، وهي بطاقة دفع إلكترونية شائعة، خدمة منح سلف مالية للموظفين والمتقاعدين، بالإضافة إلى خدمة (سلفني) التي تتيح للمستخدمين الحصول على مبالغ مالية صغيرة تُخصم لاحقاً من الرواتب أو الأرصدة. أطلق مصرف الرافدين بطاقة مصرفية تُدعى (كي كارد)، والتي تُمكن العملاء من الاستفادة من العديد من القروض والسلف المصرفية التي تُمنح وفقاً لنسبة فائدة معروفة بـ (الفائدة)، كما استحدث المصرف خدمة مالية جديدة تُسمى (سلفني)، تُمكن العميل من الحصول على مبلغ مالي محدد مقابل خصم عمولة إدارية، على سبيل المثال، عند طلب مبلغ ٥٠٠ ألف دينار، يخصم المصرف ٢٥ ألف دينار كعمولة إدارية، ليتم إيداع ٤٧٥ ألف دينار فقط في حساب العميل^(١).

(١) ينظر: تطبيق سوبركي: <https://bit.ly/qiservices> تاريخ المراجعة: ١ / ٧ / ٢٠٢٥. و عمولة بانكي رافيدةين: خالد

محمد صالح، زنجيرة (٣٦٥٧)، (مآلثري فقري ثروفيشور. خالد محمد صالح، بة شي ماملة دارية كان)، <https://>

drkhalidms.com/questions ٦٥٨٢ef٥٢٧٧٢f٨٦٠٠٨d٣٧٢d تاريخ المراجعة: ١ / ٧ / ٢٠٢٥.

٣. إقراض رصيد الهاتف المحمول: وله صورتان:

أ- قرض الرصيد من شركة الاتصالات: وهو قرض فوري يمنح للمستخدمين على شكل رصيد اتصالات يتم خصمه عند شحن الرصيد لاحقاً، وتقدمه شركات الاتصالات لتلبية احتياجات العملاء الطارئة.

صورة المعاملة هي: عندما ينفذ رصيد المستخدم يطلب من الشركة قرض الرصيد، فتقوم الشركة بمنحه القرض، وبعدها يُعيد شحن رصيده، تسترجع الشركة قرضها مع زيادة.

ب- قرض الرصيد من شخص آخر:

قرض رصيد الهاتف المحمول هو خدمة تقدمها شركات الاتصالات، حيث تتيح للعملاء إمكانية تحويل جزء من رصيدهم إلى عميل آخر. وتتنوع صور هذا القرض إلى حالتين:

- الحالة الأولى: أن يطلب العميل من شخص آخر تحويل مبلغ معين من الرصيد كقرض، مع التزامه بإعادة نفس المبلغ دون زيادة أو نقصان في وقت لاحق.

- الحالة الثانية: أن يطلب العميل قرضاً من الرصيد مع الالتزام بإعادته مع زيادة إضافية بعد فترة.

المطلب الثالث: الإشكالات الشرعية في القروض الإلكترونية

بالنسبة للإشكاليات الشرعية للصور المذكورة، نذكرها كما يأتي:

١. صورة قرض المحافظ الإلكترونية (مثل Fast Pay و FIB):

إذا قام شخص بتحويل مبلغ مالي إلى شخص آخر عبر المحافظ الإلكترونية، وقام المستلم بإعادة المبلغ كما هو دون أي زيادة أو نقصان بعد انتهاء المدة المتفق عليها، فلا يوجد في هذه المعاملة أي إشكال شرعي، أما بالنسبة لعمولة الإرسال (التحويل)، فهي تُعد من عمولات الحوالة المشروعة، وقد تم التطرق إلى مشروعيتها وضوابطها سابقاً في الفصل الأول.

٢. صورة قرض بطاقة كي كارد وخدمة (سلفني):

حيث يتم فرض فوائد ثابتة تحت مسمى (العمولة الإدارية)، رغم أن هذه العمولة لا تتعلق بالإدارة، وتُعد نسبتها مرتفعة بشكل كبير^(١).

(١) ينظر: عمولة ي بانكي رافيدون: خالد محمد صالح، زنجيرة (٣٦٥٧)، (مألثة ري فقمري ثرؤفيسؤر. خالد محمد صالح، بة شي مامة لة داراية كان)، <https://drkhalidms.com/questions>، ٦٥٨٢ef٥٢٧٧٢f٨٦٠٠٠٨d٣٧٢d/ تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥ / ١ / ٧.

٣. صورة قرض الرصيد (رصيد الهاتف المحمول):
بالنسبة للصورة (أ) (القرض من شركة الاتصالات)، لا إشكال فيه لأنه هو من باب بيع المنفعة^(١).
أما بالنسبة لصورة (ب) الحالة الأولى : لا إشكال فيها لأنها من باب قرض الحسن، أمّا الحالة الثانية: ففيها إشكال وخلاف نذكرها في الحكم الشرعي.

المطلب الرابع: الحكم الشرعي للقروض الإلكترونية

فيما يأتي نستعرض الحكم الشرعي لكل صورة من الصور المذكورة على حدة:

أولاً: حكم قرض المحافظ الإلكترونية (مثل Fast Pay و FIB):

ينبغي إعادة القرض بقيمته الأصلية دون زيادة أو نقصان، ولا يجوز استقطاع أي مبلغ كعمولة تحويل من قيمة القرض، إذ إن القرض التزام ديني لا يقترن بأي عوض أو مقابل مادي، لذلك يجب الحذر من خصم أي مبلغ، مثل عمولة تحويل قدرها ثلاثة أو أربعة آلاف دينار، من أصل القرض؛ لأن هذا الفعل يدخل في نطاق الربا المحرم شرعاً، وبناءً عليه، يجب دفع عمولة التحويل بشكل مستقل عن مبلغ القرض سواء ١٪ أو ٢٪، لكن يجب أن لا تتجاوز العمولة الإدارية ٢٪ لأن في العالم الإسلامي لا يتجاوز عن ذلك^(٢)، فإذا تمت المعاملة بهذه الصورة، دون أي زيادة أو نقصان، فهي صحيحة وجائزة شرعاً، ولا تختلف عن القرض الحسن.

ثانياً: حكم قرض بطاقة كي كارد وخدمة (سلفني):

لا شك أن هذه الصورة تندرج ضمن الربا المحرم، إذ من غير المعقول أن تكون العمولة الإدارية على قرض بقيمة ٥٠٠ ألف دينار تصل إلى ٢٥ ألف دينار! فمتى أصبحت العمولة الإدارية على الأموال بهذه النسبة المبالغ فيها؟ إن تسميتها ب(العمولة الإدارية) لا يُبرر مشروعيتها، إذ إن الحكم يرتبط بحقيقة المعاملة لا بتسميتها. فهل يستدعي إقراض ٥٠٠ ألف دينار أن تُخصم ٢٥

(١) ينظر: الإسلام سؤال وجواب، حكم خدمة الرصيد الإضافي الذي تقدمه شركات الاتصال رقم (٢٢٠٢٢٢)، (محمد صالح المنجد) <https://islamqa.info/ar/answers> تاريخ المراجعة: ١٠ / ٧ / ٢٠٢٥، وضعت هذه المقالة في: ٢٤ / ٥ / ٢٠١٥.

(٢) ينظر: (مقابلة الدكتور علي القره داغي مع قناة Aliqaradaghi) <https://www.facebook.com/dr.aliqaradaghi/videos> (NRT: ٨٢ / ٢٠٢٢). تاريخ المراجعة: ١٠ / ١ / ٢٠٢٥، وضعت هذه المقالة في: ٤ / ١٢ / ٢٠٢٢.

ألف دينار كتكلفة؟ بالتأكيد لا، خاصة وأننا نعلم أن الرسوم والعمولات المصرفية عادة ما تكون أقل بكثير من هذا المبلغ، وعليه فإن هذه النسبة التي يُطلق عليها (عمولة إدارية) هي في حقيقتها فائدة ربوية محرّمة، وأخذ القرض بهذا الشكل يُعد ربا واضحا لا يجوز التعامل به، والله أعلم^(١).

ثالثاً: حكم إقراض رصيد الهاتف المحمول: كان له صورتان فيكون حكمهما كالآتي:

أ- حكم قرض الرصيد من شركة الاتصالات:

يتضح أن العقد المبرم بين شركة الاتصالات وعملائها هو عقد إجارة، حيث إن الرصيد الموجود في البطاقة يمثل منفعة امتلكها العميل بموجب هذا العقد، وبناءً على ذلك، فإن خدمة شحن الرصيد التي تقدمها شركة الاتصالات للعميل عند نفاذ رصيده، دون دفع أي مبلغ في وقت الشحن، تُعد بيعاً للمنفعة مع تأجيل دفع الثمن، حيث يتم خصم المبلغ لاحقاً عند شراء بطاقة شحن جديدة، وهذه المعاملة لا تُعد قرضاً، ولا يوجد مانع شرعي في هذا التعامل إذا كانت الرسوم والمبالغ المخصومة معلومة ومحددة، وذلك لأن من شروط صحة عقد الإجارة وضوح الأجرة، أما ما تخصصه الشركة لاحقاً من رصيد العميل، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على خدمات الاتصال أو غيرها، فيُعتبر جزءاً من الثمن مقابل المنفعة التي حصل عليها العميل. حيث يتم خصم جزء من الثمن عند شحن الرصيد، بينما يُخصم الجزء الآخر على شكل رسوم عند كل استخدام، ولا حرج في أن تكون الأجرة متغيرة بحسب استهلاك المنفعة، بشرط أن يكون ذلك مضبوطاً بشكل يمنع حدوث أي نزاع^(٢).

باختصار: قرض الرصيد من شركة الاتصالات جائز شرعاً لا إشكال فيه لأنه هو من باب بيع المنفعة.

ب- حكم قرض الرصيد من شخص آخر:

بالنسبة للحكم الشرعي للحالة الأولى من فرع (ب) القرض جائز لا إشكال فيه لأنه من باب

(١) ينظر: عمولة ي بانكي رافيدةين: خالد محمد صالح، زنجيرة ي(٣٦٥٧)، (مألثة ري فقري ثرؤفيسؤر. خالد محمد صالح، بة شي مامة لة دارايية كان)، <https://drkhalidms.com/questions/٦٥٨٢ef٥٢٧٧٢f٨٦٠٠٠٨d٣٧٢d/> تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥ / ١ / ٧.

(٢) ينظر: الإسلام سؤال وجواب، حكم خدمة الرصيد الإضافي الذي تقدمه شركات الاتصال رقم (٢٢٠٢٢٢)، (محمد صالح المنجد) <https://islamqa.info/ar/answers/٢٢٠٢٢> تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥ / ١ / ٧، وضعت هذه المقالة في: ٢٠١٥ / ٥ / ٢٤.

قرض الحسن.

أما فيما يخص الحالة الثانية من فرع (ب)، وهي صورة طلب العميل قرضًا من الرصيد مع التزامه بسداده مضافاً إليه مبلغ إضافي بعد فترة زمنية، فقد أشارت دار الإفتاء المصرية إلى أن الواجب على من استقرض رصيد مكالمات هاتفية أن يرد رصيدها مماثلاً للمقرض، وكأن ما اقتطع من رصيده عاد إليه كما كان، وهذا بغض النظر عن أي تغير طرأ في سعر المكالمات أو في خصائصها وعروضها؛ لأن محل القرض هو الرصيد وليس مقدار المكالمات التي يتاح إجراؤها بهذا الرصيد، أو غير ذلك من المميزات.

ولفتت إلى أنه يحرم شرعاً أن يشترط المقرض للرصيد أن يرد إليه المستقرض رصيده أكثر مما أخذ؛ لأنه من الربا وكبائر الآثام التي نهى عنها الشرع الشريف، وهذا بناءً على أحد مسلكين من مسالك العلماء في صحة جريان القرض في المنافع.

أما على المسلك الآخر: فإن هذه المعاملة وإن كانت بصيغة القرض، إلا أنها تعتبر قرضًا فاسدًا؛ فيكون الواجب حينئذ رد المثل إن أمكن أو القيمة، أما إذا لم تكن بصيغة القرض فإنها تعتبر صحيحة ولو مع التفاضل في البدلين واشتراط الزيادة؛ بناءً على تكييف المعاملة على أنها إجارة منفعة بمنفعة من جنسها^(١).

(١) ينظر: دار الإفتاء المصرية (أمانة الفتوى)، فتوى رقم (٢٥٨).

الخاتمة والنتائج

في ختام هذا البحث، تم تناول جوانب عدة تتعلق بالأحكام الشرعية للمعاملات الإلكترونية الحديثة، وخاصة في ما يتعلق بالحوالة عن طريق المحافظ الإلكترونية وتحويل الرصيد والقروض الإلكترونية، بعد تحليل مختلف الآراء الفقهية والدراسات المعاصرة، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تسهم في توضيح حكم هذه المعاملات ضمن إطار الشريعة الإسلامية:

١. الحوالة عبر المحافظ الإلكترونية لا إشكال فيها إذا تمت وفق الضوابط الشرعية، حيث إنها تحقق التقابض الحكمي الفوري، وهو ما يشترط في المعاملات المالية، كذلك فإن أخذ العمولات على عملية الحوالة جائز شرعاً، بشرط أن تكون هذه العمولات معلومة ومحددة مسبقاً، وألا تتضمن أي زيادة مشروطة تعود بمنفعة غير مشروعة.

٢. التعامل عبر المحافظ الرقمية لتحويل الأموال جائز شرعاً، لأنه يمثل نقل المال من طرف إلى آخر، ويشمل ثلاثة أطراف: المرسل (صاحب المحفظة)، الوسيط (الشركة أو البنك)، والمستفيد (المرسل إليه). دور البنك أو الشركة في هذه المعاملة يُعتبر دوراً وكيلاً، والوكالة هي عقد جائز سواء كان بأجرة أو بدونها، وتختلف الأجرة حسب نوع الشيء المرسل، بما أن المعاملة فيها تراضي وعلم وتحديد، وتتم بالتوافق بين الأطراف، فإن حكم الحوالة في هذه الحالة جائز ولا إشكال فيها

٣. جواز تحويل الرصيد: التحويل بين الهواتف المحمولة من خلال شركات الاتصالات يعد بيعاً لمنفعة (دقائق اتصال) مقابل مال، ويُعتبر جائزاً شرعاً بشرط التراضي بين الأطراف.

٤. القروض الإلكترونية: في حين أن القروض الإلكترونية قد تكون جائزة في حال التزام الطرفين بعدم فرض أي زيادة على القرض، فإن فرض أي عمولة عالية أو فائدة على القروض يُعد من الربا المحرم شرعاً.

٥. القروض من شركات الاتصالات: تُعد القروض التي تقدمها شركات الاتصالات على شكل رصيد فوري جائزة، ولكن يجب أن تكون الرسوم والمبالغ المخصومة واضحة ومحددة مسبقاً.

٦. التفاوت في الآراء الفقهية: تظهر اختلافات بين الفقهاء في كيفية تصنيف المعاملات الإلكترونية مثل القروض والتحويلات، مما يعكس تنوعاً في التفسير الفقهي لهذه المعاملات الجديدة في ظل التطور التكنولوجي.

في الختام، يظل من الضروري أن يتم التشاور مع علماء الشريعة المختصين عند حدوث أي جديد في المعاملات المالية الإلكترونية لضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. والحمد لله رب العالمين الهادي إلى سواء السبيل، وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

الكتب:

١. الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، د.م، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢. التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال: محمد حسن الطائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠م.
٣. التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة بين المتطلبات والتحديات: مراد محبوب، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٨م.
٤. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: ورود خالد محمد، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، قسم القانون، العراق، العدد ٢٠٢١، ١٠م.
٥. سنن ابن ماجه: ابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق و تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
٦. صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب): محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧. الضوابط الشرعية لاستخدام الهواتف المحمولة: أشرف محمود محمد الخطيب، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف-دقهلية، مصر، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠١٣م.
٨. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد مكي شهاب الدين الحسيني الحموي، دار الكتب العلمية، د.م، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩. المادة (٤) من نظام الدفع الإلكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤.
١٠. المعاملات الإلكترونية بواسطة الهواتف النقالة: عماد الدين أحمد، رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠.
١١. النوازل في القرض: صالح بن علي الجوعي، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الشريعة،

قسم الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٣٣-٥١٤٣٣هـ.

المواقع الإلكترونية:

١. (مقابلة الدكتور علي القره داغي مع قناة NRT): <https://www.facebook.com/mibextid=NzXCef?/٨٢٦٥٠٦٠٠١٩٥٧٧٣٩/dr.aliqaradaghi/videos> تاريخ المراجعة: ١٠ / ١ / ٢٠٢٥، وضعت هذه المقالة في: ٢٠٢٢ / ١٢ / ٤.
٢. FIB، المصرف العراقي الأول (من نحن) <https://fib.iq/ar/about-us> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ٢٠٢٢.
٣. IRAQI INNOVATORS، (الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الذي كنت تبحث عنه في العراق) <https://iraqtech.io> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ٢٠٢١ / ٨ / ١٢.
٤. rudaw، (صاحب مصرف FIB يفوز بجائزة الميوريكس دور لأفضل رجل أعمال) <https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan> تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ٢٠٢٣ / ٩ / ١٧.
٥. الإسلام سؤال وجواب، حكم خدمة الرصيد الإضافي الذي تقدمه شركات الاتصال رقم (٢٢٠٢٢٢)، (محمد صالح المنجد) <https://islamqa.info/ar/answers> تاريخ المراجعة: ٧ / ١ / ٢٠٢٥، وضعت هذه المقالة في: ٢٤ / ٥ / ٢٠١٥.
٦. آسيا سيل، خدمة تحويل الرصيد: <https://www.asiacell.com/personal/my-services/> تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤.
٧. برنامج المكتبة الشاملة الحديثة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، تم تحميله في: المحرم ١٤٣٢ هـ = ديسمبر ٢٠١٠ م.
٨. تطبيق سوبركي: <https://bit.ly/qiservices> تاريخ المراجعة: ٧ / ١ / ٢٠٢٥.
٩. حة والة كردن لقريني فاستثتي يان زين كاشة وة (الحوالة عن طريق فاست بي أوزين كاش)، ثرسة كاني رؤذ سؤال رقم (٩٣٥) (ثروفيشور د. خالد محمد صالح) <https://www.facebook.com/DrKhalid2014Muhammad> تاريخ المراجعة: ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٤، وضعت هذه المقالة في: ١٤ / ٨ / ٢٠٢٤.
١٠. الخدمات المالية عبر الهاتف النقال وأثرها على الأمن الوطني، علي جبريل الكتبي، عبد

الله أبو بكر سمتر، <http://www.somalitimes.net> /١٥/٠٦/٢٠١٦/ تاريخ المراجعة: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٤.

١١. زين العراق للاتصالات، خدمة تحويل الرصيد، <https://www.iq.zain.com/ar/balance-transfer-service> تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤.

١٢. عمولة بانكي رافيدةين: خالد محمد صالح، زنجيرةي (٣٦٥٧)، (مألثة ري فقرمي
ثروفيسور. خالد محمد صالح، بة شي ماملة داريية كان)، <https://drkhalidms.com/questions> ، ٦٥٨٢ef٥٢٧٧٢f٨٦٠٠٠٨d٣٧٢d تاريخ المراجعة: ٧ / ١ / ٢٠٢٥.

١٣. فتوى المجلس الأعلى للإفتاء في إقليم كردستان، بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢٣، منشورة في موقع
اتحاد علماء الدين الإسلامي في كردستان: <http://zanayan.org>.

١٤. كورك تيليكوم، خدمات كورك، <https://www.korektel.com/home>. تاريخ المراجعة: ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤.